موقف الرقابة على الصرف في عصر العولمة

د. محمد محمود محمد
كلية القانون/ سرت

مقدمة:

إن الرقابة على الصرف هي أسلوب بمقتضاه تحتكر الدولة شراء الصرف أو النقد الأجنبي وبيعه، بحيث تقوم بدور محتكر الشراء ومحتكر البيع للعملات الأجنبية وذلك من أجل تعبئة الصرف الأجنبي وتوزيعه على مختلف طالبيه بحيث يبقى الطلب على الصرف في حدود الكمية المعروضة، وبذلك يظل سعر الصرف ثابتاً بالرغم من المغالاة فيه، أي المغالاة في سعر صرف العملة الوطنية.

وتحقيقاً لذلك لا تعترف الدولة للأشخاص المقيمين فيها بحرية بيع الصرف وشرائه بلا قيد ولا شرط، ولكن تفرض عليهم اتباع قواعد محددة فيما يتلقونه من عملات أجنبية أو حقوق مقومة بالعملة الأجنبية، كما تلزمهم بسلوك إجراءات خاصة في الوفاء بالمدفوعات للخارج، مما يترتب على ذلك حشد إيرادات البلاد من الصرف الأجنبي في مجمع رئيسي، والإشراف على توزيعها على شتى وجوه الاستعمال طبقاً لمعايير خاصة[1].

وقد تأثر معظم الدول النامية خلال الخمسينات والستينات بالجو السائد

في الفكر الاقتصادي السائد في ذلك الوقت عن دور الدولة، وكان الرأي الغالب أنه لا يمكن الاطمئنان إلى السوق للقيام بدور فعال في التنمية، وساعدت انتشار الأفكار الاشتراكية في ذلك الوقت على اتباع سياسة تدخلية في النشاط الاقتصادي، ومن ضمنها الرقابة على الصرف.

وبانتهاء الحرب الباردة وسقوط حائط برلين في عام 1989 وانهيار الاتحاد السوفييتي في بداية التسعينات، وواكب كل ذلك ثورة صامتة في الصناعة والتكنولوجيا والمعلومات والاتصالات الأمر الذي حول العالم إلى قرية كونية يسود فيها عولمة الاقتصاد.

وعولمة الاقتصاد تعتمد أساساً على نظام السوق وحرية حركة السلع والخدمات والأفكار وتبادلها دون حدود أو حواجز بين الدول، وهي شاملة حرية نقل واستثمار جميع عوامل الإنتاج من أيدي عاملة ورأس المال والإدارة والتكنولوجيا ويتم كل ذلك، وفي ظل حرية الصرف، في ظل ثورة الاتصالات والتقدم الفني الفائق.

الهدف من البحث:

ولعل الهدف الأول من البحث، أنه في ظل عولمة الاقتصاد لا مكان لاقتصاد غير تنافسي، فالدول وخاصة الصغيرة ومنها ليبيا، ليس أمامها خيار كبير في اختيار النظام الاقتصادي، بل عليها أن تتبع السياسات التي تحقق الرشادة الاقتصادية وعلى رأسها سياسة السوق وحرية الصرف.

أما الهدف الثاني أنه مع إطلالة القرن الحادي والعشرين وسيادة العولمة الاقتصادية، ولكي ندفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجماهيرية الليبية والتي يمتدّ ساحلها على البحر الأبيض المتوسط حوالي ألف وثمانمائة مائة من الكيلومترات والتي تزخر بالموارد الطبيعية، ولاستغلال هذه الموارد الاستغلال الأمثل، يقتضي ذلك اتباع سياسة حرية الصرف لتشجيع رؤوس الأموال المحلية والأجنبية على الاستثمار، الأمر الذي ينتج عنه رفع معدلات

التنمية مما يعود بالخير على الجماهيرية الليبية.

تقسيم البحث:

يمكن تقسيم هذا البحث إلى الآتي:

الفصل الأول: العولمة الاقتصادية، تعريفها وجذورها، والتعاون العربي في ظل عولمة الاقتصاد.

الفصل الثاني: سياسة الرقابة على الصرف وتقييمها وموقف صندوق النقد الدولي منها.

وأخيراً الخاتمة والتوصيات.

الفصل الأول
العولمة الاقتصادية تعريفها، جذورها والتعاون العربي في ظل عولمة الاقتصاد

المبحث الأول
العولمة وتعريفها

العولمة هي ترجمة لكلمة Mondialisation الفرنسية التي تعني جعل الشيء على مستوى عالمي، أي نقلة من مستوى الدولة التي تتميز بحدود جغرافية وحماية ما بداخلها من أي تدخل خارجي، إلى مستوى العالم.

والكلمة الفرنسية المذكورة هي ترجمة لكلمة Globalization الانجليزية التي ظهرت أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تعني تعميم الشيء وتوسيع دائرته، فيشمل العالم كله.

ولقد ظهر مصطلح العولمة بداية في مجال التجارة والاقتصاد والمال، غير أنه تطور بحيث تجاوز دائرة الاقتصاد، وأصبح يشمل إلى جانب مجال

الاقتصاد مجال السياسة والفكر.

وتأخذ العولمة جوانب عديدة منها:

1 ـ حرية حركة السلع والخدمات والأفكار وتبادلها الفوري دون حدود أو حواجز بين الدول، وهي شاملة حرية نقل واستثمار جميع عوامل الإنتاج.

2 ـ تحول العالم إلى قرية كونية بفعل تيار وثورة المعلومات والتقدم الفني الهائل.

3 ـ ظهور آليات جديدة مستقلة عن الدولة، وآليات تقوم بوظائف كانت في السابق قاصرة على الدولة.

4 ـ ظهور نفوذ وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات كقوى عالمية من أجل الهيمنة والسيطرة.

وقد ساهمت ثورة العلم والتكنولوجيا والتطور الهائل في منظومة الاتصالات والخدمات الإعلامية، في تكريس العولمة أمراً واقعاً، اقتصادياً وسياسياً وأيديولوجياً.

والمشكلات التي تعاني منها الدول الصناعية الكبرى في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات وانتقال المشكلات إلى دول العالم الأخرى، قادت إلى ترويج مقولة العلاج الكوني الشامل لهذه المشكلات.

وتشكل العولمة السمة الرئيسية للتطور على مشارف القرن الحادي والعشرين، هذه الظاهرة هي وليدة التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك التغيرات الجذرية في النظام العالمي خلال العقدين الآخرين من القرن العشرين.

المبحث الثاني

الاقتصاد العالمي في النصف الثاني من القرن العشرين

لم يدخل العالم منذ الحرب العالمية الثانية في حرب عالمية مسلحة

جديدة، وأيضاً لم يعرف بالمقابل حالة السلام الكامل، فبانتهاء الحرب الساخنة فتح الباب أمام الحرب الباردة والمنازعات المحدودة، فضلاً عن السلام البارد أو لحظات التهدئة والوفاق القصيرة، كذلك فإن تراجع الصراع المسلح لم يحل دون استمرار الصراع الاقتصادي والمذهبي، ونستعرض في هذا البحث أهم تطورات الاقتصاد العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

أهم الأحداث الاقتصادية في النصف الثاني من القرن العشرين

ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين:

1 ـ المرحلة الأولى: ربع قرن من الازدهار.

رغم التخريب والدمار الذي لحق معظم دول أوربا واليابان، عرف العالم معدلات من النمو المستمر في الاقتصاديات العالمية، فأعيد تعمير أوربا من خلال مشروع مارشال. وكذا اليابان، وكانت معدلات النمو العالمية من 4 ـ 6٪ سنوياً أمراً عادياً رغم التدهور النقدي لبعض دول أوربا حتى منتصف الخمسينات، فقد تحقق هذا النمو مع استقرار ملحوظ في الأسعار، واستقر العالم على أن السلام والأمن لا يمكن أن يتحققا دون استقرار في العلاقات الاقتصادية الدولية. ولذلك فقد تم الاتفاق على إنشاء عدد من المؤسسات الدولية العالمية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير) بمقتضى اتفاقية بريتون وودز 1944 وغيرها مثل الجات (الاتفاقية العامة للتجارة لضمان حرية التجارة واستقرار المعاملات) وفي هذه المرحلة ساد استقرار كبير في أسعار الصرف وفقاً لاتفاقية بريتون ووز التي ربطت معظم العملات بالذهب عن طريق الدولار. وفي عام 1958 نجحت أوربا في تحرير عملاتها لتصبح قابلة للتحويل واتفق على إنشاء السوق الأوربية المشتركة (اتفاقية روما 1957)[2].

وعلى الجانب الآخر نجحت معظم الدول الاشتراكية بدرجة معقولة في

التخلص من آثار الحرب، والبدء في بناء اقتصادياتها، ووقعت فيما بينها اتفاقية للتعاون المشترك (الكوميكون 1949)، وزاد الترابط الاقتصادي فيما بينهما.. أطلق الاتحاد السوفييتي أول قمر صناعي 1957 إلى الفضاء الخارجي. وكان معدل النمو السائد في معظم هذه الدول يتراوح بين 6 ـ 8٪ سنوياً.

وهكذا ورغم بداية الحرب الباردة ثم قيام حرب كوريا وتعدد مناطق الصراعات فقد كان ربع القرن الثاني للحرب العالمية فترة ثرية بالآمال والطموحات. فالنمو الاقتصادي مطرد في معظم أرجاء المعمورة بعد ذكريات الكساد المريرة في الثلاثينيات. كذلك عرف العالم استقراراً معقولاً في أسعار الصرف وفي توازن العلاقات الدولية، وفي نمو التجارة الدولية وانتقالات رؤوس الأموال وذلك دون اختلالات خطيرة، فلم نسمع عن مديونيات مبالغ فيها أو عجز محبط، وبدأ العالم الثالث يحقق نتائج معقولة في الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وكانت حركة باندونج 1955 بداية لتنامي الثقة بالنفس في معظم هذه الدول سادها اتجاه اقتصادي مشرِّف.

2 ـ المرحلة الثانية: أحداث ربع القرن الثاني.

وبعد ربع قرن مجيد من التقدم والآمال بدأت تهتز الصورة منذ نهاية الستينات وخاصة مع بداية السبعينات، فحرب فيتنام استمرت أكثر مما هو متوقع وانعكست آثارها على الاقتصاد الأمريكي، وبدأ التوازن النسبي يختل، فالولايات المتحدة بدأت تعرف تراجعاً في تقدمها الاقتصادي مع بداية ظهور انضباط الإنتاج الأوربي والألماني بصفة خاصة، وظهور القوة الاقتصادية لليابان، بدأ الحديث ينتقل من أزمة نقص الدولار إلى أزمة فائض الدولار، وفي عام 1968 بدأ سعر آخر للذهب غير السعر الرسمي (35 دولار للأوقية) وفي 15 أغسطس 1971 أعلن الرئيس نيكسون إنهاء قابلية الدولار للتحويل إلى ذهب، وفي 18 ديسمبر 1971 أعلن الرئيس نيكسون تخفيض قيمة

الدولار بالنسبة للذهب، وفي 12 فبراير 1973 أعلن عن التخفيض الثاني للدولار وبذلك أصبح سعر الأوقية من الذهب 42,22 دولار بعد أن كان 35 دولار للأوقية[3].

وهكذا انهار النظام النقدي الدولي القائم على استقرار الصرف وثبات الدولار بالنسبة إلى الذهب، وفي بداية السبعينات بدأت أسعار الحاصلات الزراعية في الارتفاع. وفي عام 1972 أصدر نادي روما تقريره الشهير عن «حدود النمو» مبيناً أن التقدم والنمو لا يمكن أن يستمرا إلى ما لا نهاية وأن هناك حدوداً عن إمكانات النمو سواء من حيث مدى توفر الموارد أو من حيث آثار النمو على البيئة وتلوثها وهكذا بدأت نغمة الشك والإحباط تغلب على درجة التفاؤل التي عرفها العالم خلال ربع قرن.

وفي هذه الأثناء قامت حرب أكتوبر في 1973 وصاحبها وأعقبها صدمة النفط الأولى 73 ـ 1974 ثم الثانية 1976 وفيها ارتفع سعر النفط من أقل من 3 دولارات في 1973 إلى حوالي 36 دولار في 1979 وبذلك سقط أحد أعمدة الاستقرار في العالم، وهو توافر موارد الطاقة الرخيصة (استمر سعر النفط ثابتاً تقريباً عند بداية القرن من حوالي 1,2 دولار إلى حوالي 1,6 في بداية الستينات).

ومع ثورة النفط عرف العالم اختلالات هائلة في الأسعار وفي موازين المدفوعات بين الدول، فارتفع الرقم القياسي إلى رقمين بعد أن ظل حوالي عشرين عاماً أقل من 9٪، وبلغ في بعض دول أمريكا اللاتينية ثلاثة أرقام، وارتفعت المديونية الدولية لدول العالم الثالث من أقل من 75 بليون دولار في 1970 إلى أكثر من ألف بليون دولار في الثمانينات، وانتقل العالم من وضع النمو المستقر إلى أشكال جديدة غير مسبوقة مثل الركود التضخمي حيث يجتمع التضخم والكساد أي اجتماع الشرين معاً. وبعد أزمة الغذاء جاءت أزمة البطالة ثم أزمة الديون وخاصة للدول النامية، وفي بداية

الثمانيات 1982 أعلنت بعض الدول عدم قدرتها على الدفع.

وفي نفس الوقت فإن النظام النقدي الدولي واستقرار أسعار الصرف والذي وضعت أسسه اتفاقية بريتون وودز انهار تماماً عام 1973 وتركت عملاتها للتعويم، وبدأت تعود من جديد الاضطرابات المالية في أسواق الصرف وفي البورصات، وانهارت بورصة نيويورك أو كادت في أكتوبر 1987 وتعددت الأزمات المالية (في بورصة طوكيو وهونج كونج) وهكذا تميزت المرحلة الثانية منذ منتصف السبعينات بتعدد الأزمات وظهرت الاختلالات. وفي نهاية الثمانينات وبداية التسعينات سقط في خضم الأزمات أحد قطبي الاقتصاد العالمي (المعسكر الاشتراكي) وبدأ يتخبط في محاولة للنهوض ولم يكن حظ الدول النامية أفضل كثيراً وباستثناء مجموعة من الدول الصناعية الجديدة في شرق وجنوب شرق آسيا.

التنمية والتخلف:

نشأ فرع جديد من الدراسات الاقتصادية يهتم بالتنمية الاقتصادية، وقد كان الحديث قبل ذلك عن الدول المتأخرة، ثم بدأت تدخل علم الاقتصاد تعبيرات جديدة عن الدول المتخلفة أو في سبيل التنمية أو النامية تهذباً، وقدم أحد علماء الاجتماع الفرنسيين تعبير العالم الثالث استناداً إلى التاريخ السياسي في فرنسا حيث كان البرلمان يتضمن إلى جانب النبلاء ورجال الدين Tiers Etat وهم العامة وبذلك نقل هذا التعبير إلى علاقات الدول. وكان المقصود هو الغير أكثر مما هو الثالث حيث أن Tiers تعني الثالث وتعني الغير أو الغريب، وهذه كانت حال الدول الثانية فهي خارج النظام العالمي أو هي الغريب أو الغريب بالنسبة للدول المتقدمة، ومع استقرار الوعي والتقدم لمشاكل الدول الفقيرة، نشأ فرع جديد من الدراسات الاقتصادية (اقتصاديات التنمية) يهتم بمشاكل هذه الدول. سواء كان بمزيد من تدخل الدولة كما كان الحال في الستينات أم على العكس ضرورة زيادة دور السوق أو القطاع

الخاص، كما بدأ الأمر في الثمانينات. كذلك انتقل الاهتمام من رأس المال المادي إلى رأس المال البشري، واحتلت قضايا التعليم والصحة، والنظام الاقتصادي والحوافز أهمية بالغة في الأدب الاقتصادي المعاصر في مسائل التنمية.

وقد تأثرت معظم تجارب التنمية خلال الخمسينات والستينات بالجو السائد في الفكر الاقتصادي في ذلك الوقت عن دور الدولة. وكان الرأي الغالب أنه لا يمكن الاطمئنان إلى السوق للقيام بدور فعال في التنمية، وكانت طبيعة العلاقات الدولية وغلبة الأفكار الاشتراكية قد ساعدت على مزيد من تدخل الحكومات، وهكذا سادت سياسة اقتصادية تدخلية تستند إلى إشباع حاجات السوق المحلية مع سياسة إحلال **الواردات** في معظم الدول النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأفريقيا. وقد أخذت بعض الدول الآسيوية بنظام مختلط يدعم القطاع الخارجي مع رقابة صارمة من الدولة وبدأت تظهر اتجاهات للأخذ بدرجة أكبر باقتصاديات السوق **والإنتاج** من أجل التصدير.

وهكذا بدأت تتميز في مجموعة الدول النامية وخاصة منذ الستينات وبداية السبعينات دول شرق وجنوب آسيا التي بدأت تبتعد تدريجياً عن سياسة إحلال الواردات والدور المتعاظم للدولة في الإنتاج، ليظهر على العكس اقتصاد السوق ومن أجل التصدير، واستطاعت هذه الدول أن تحقق معدلات تنمية عالية، وخاصة منذ منتصف السبعينات، وظهرت كمجموعة جديدة أطلق عليها «الدول الصناعية الجديدة» أو النمور الأسيوية (كوريا الجنوبية، تايوان، هونج كونج، سنغافورة)، وانضم إليها عدد آخر من الدول المجاورة ماليزيا، تايلاند، إندونيسيا.

وإذا كانت المرحلة التالية لأزمات السبعينات قاسية على معظم دول العالم حيث بدأت تتراكم فيها المشاكل الاقتصادية، فإنها كانت على العكس

الفترة الذهبية التي رأت فيها نمور آسيا التقدم السريع في الصناعة والتصدير وارتفاع مستوى الدخل الفردي فيها. فإذا كانت تقاربت وتشابهت أحوال الدول الفقيرة في آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأفريقيا من حيث مستوى الفقر بشكل عام عند نهاية الحرب العالمية الثانية.

وفي نهاية القرن نجد تمايزاً واضحاً بين هذه المجموعات، فدول شرق وجنوب آسيا نجحت إلى حد بعيد في تجاوز مراحل **التخلف** واللحاق بالدول الصناعية، وأصبحت اليابان تمثل أحد مراكز التجمعات الاقتصادية المرشحة للنجاح في القرن الجديد. كذلك فإن أمريكا اللاتينية والتي عرفت بعض مظاهر التقدم في الربع الأول من الحرب الثانية لتقع **فريسة للديون** في المرحلة الثانية في الثمانينات، فإنها هي الأخرى تقف في مفترق الطرق وتتوافر لها عناصر كثيرة تدعو للتفاؤل الحذر، وعلى العكس فإن دول أفريقيا جنوب الصحراء قد تراجعت كثيراً وبما يبرر للبعض إطلاق وصف العالم **الرابع أو الخامس** عليها بعد أن تراجع مركزها النسبي، بل إن مستوى الفقر المطلق فيها جاوز ما كان معروفاً فيها عند نهاية الحرب وهي بذلك تبدو في حالة أشبه باليأس. وتبدو دول الشرق الأوسط في مكان وسط، فلا هي نجحت في إحراز تقدم كدول جنوب وجنوب شرق آسيا، ولا هي انزلقت إلى هوة اليأس كما يبدو في حالة معظم الدول الإفريقية جنوب الصحراء.

ومع هذا التطور في أوضاع الدول النامية، فإن حماس العالم لقضية التنمية بدأ يتضاءل، وبدأ يغلب على مزاج معظم الدول المتقدمة نوع من الضجر من ممارسات عديد من الدول النامية، فقضية المساعدات والتي كانت على رأس اهتمامات العالم في الستينات ومع المطالبة بتخصيص نسبة من الدخل القومي 1٪ لمساعدة الدول الفقيرة فقدت رونقها وبريقها، وعلى العكس فإننا نجد أن الاتجاه الغالب لدى الرأي العام في الدول المتقدمة هو عدم الاهتمام أو الاكتراث بأحوال تلك الدول وأن المساعدات كانت تبديداً وضياعاً أكثر منها خدمة للدول الفقيرة.

المبحث الثالث

عولمة الاقتصاد

لا يمكن التحدث عن تطور الاقتصاد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية دون الإشارة إلى الاتجاه إلى العالمية في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية. فلم يعرف العالم درجة التداخل والترابط الاقتصادي كما يعرفها الآن. لقد أصبحنا نعيش في عصر الاقتصاد العالمي حتى لم يعد الاكتفاء الذاتي أمراً ممكناً حتى بالنسبة للدول القارات مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

واتجه الاقتصاد نحو العالمية لحدوث ثورات صامتة أدت إلى ظهور المواطن العالمي وأصبح العالم بمثابة قرية كونية وصاحب ذلك تطور المؤسسات والمنظمات المؤثرة في العلاقات الاقتصادية وذلك على النحو التالي.

* الثورات الصامتة:

إن انهيار النظام الاشتراكي وانتهاء الحرب الباردة إنما هو المظهر الأكثر وضوحاً والأعمق أثراً ولكن ما يجري تحت السطح بالغ الخطورة. فقد كانت تجري في هدوء وبلا ضوضاء ثورات صامتة كان لها أعمق الأثر في تغيير طبيعة العلاقات الدولية وأسس الحياة الاجتماعية، ولعل انتهاء الحرب الباردة هو أثر لهذه الثورات التحتية ونقصد بذلك **الثورة التكنولوجية** وخاصة في مجال **المعلومات والاتصالات** وما ارتبط بها من ثورة مالية وصاحب ذلك تزايد في حجم العلاقات الدولية وتوارت الحدود السياسة والإقليمية، وقد أحدث سقوط حائط برلين دوياً هائلاً باعتباره رمزاً لسقوط الحواجز المذهبية والأيديولوجية، ولقد بدأ عصر الكونية ولم يعد في مقدور أي دولة أن تنعزل بمفردها.

أولاً: الثورة الصناعية.

الصناعة الجديدة لا تتميز فقط بإمكانياتها التكنولوجية والتسويقية العالمية وإنما أيضاً باتجاهها العالمي في جميع مراحلها. فالإنتاج يتم على مستوى العالم وبذلك أصبحت التجارة الدولية في السلع نصف المصنعة ومكونات الإنتاج تجاوز تجارة السلع النهائية. وفي جميع الأحوال نمت التجارة الدولية بمعدلات تجاوز مرتين معدلات نمو الاقتصاديات المحلية. وقد صاحب هذا التطور ظهور الوحدات الإنتاجية العملاقة التي تتحكم في التكنولوجيا وتباشر سياسات واستراتيجيات عالمية تجاوز الحدود السياسية.

كما أن الاتجاهات العالمية تفرض نفسها على مختلف نواحي الصناعة من حيث المواصفات والمقاييس كذلك النظم القانونية المنظمة للصناعة، فظهرت القواعد العالمية في مجال البيوع الدولية والاستشارات والعقود الدولية، وغلب الاتجاه إلى قواعد التحكيم الدولية التي تتبع قواعد نمطية متفق عليها.

ثانياً: ثورة المعلومات والاتصالات.

وساعدت ثورة المعلومات والاتصالات العالمية في الاقتصاد من تغيير في طبيعة الإنتاج، فهي أصبحت مرحلة جديدة مختلفة عن الإنتاج الصناعي السابق فأصبحنا بصدد إنتاج أشكال جديدة تعتمد بدرجة أكبر على المعلومات. فالآلة لم تعد تحل محل عضلات الإنسان أو تضيف إلى طاقته العضلية بل أصبحت تحاكي ذكائه أو تقوي من عقله. الآلة الجديدة تقوم بدور العقل والذكاء في التعامل مع المعلومات وقد كان أظهر أشكال هذه الثورة هو الكمبيوتر أو الحاسب. وصاحب هذه الثورة في المعلومات ثورة مكملة في الاتصالات عن طريق نقل المعلومات.

ثالثاً: المنظمات الدولية.

إن إدارة الاقتصاد العالمي تخضع أكثر فأكثر لأحكام مؤسسات تجاوز الحدود السياسية الوطنية، فدور صندوق النقد الدولي ومنظمة الجات والبنك الدولي يجاوز دور هذه المؤسسات في الماضي، وبالمثل مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى تلعب دوراً أساسياً في تحديد السياسات المالية الاقتصادية للدول.

رابعاً: الثورة المالية.

وقد أدّت هذه العالمية في الإنتاج والصناعة مع ثورة المعلومات والاتصالات إلى ثورة مقابلة في الثروة المالية، فأصبحت الثروة المالية تتبادل على مستوى العالم في مختلف البورصات العالمية. وفي نفس الوقت فإن النقود بدأت تتخلص من أشكالها المادية وأصبحت مجرد قيود محاسبية لدى البنوك تنتقل عبر إشارات من البرق أو التلكس أو الفاكس، وتحول الأفراد من استخدام النقود المادية إلى نوع من الرموز في شكل بطاقات بلاستيكية (بطاقة الائتمان)، وهكذا بدأ الاقتصاد العيني يترك المجال للاقتصاد الرمزي تحركه هذه الأدوات من المؤشرات المالية والتي تنتقل من مكان لآخر ومن عملة إلى أخرى في لحظات دون أن تدركها عين أو تعوقها سلطة. ولم تعد قيمة أو أسعار الفائدة أمراً وطنياً بل أصبحت أثراً من آثار العلاقات العالمية.

خامساً: ثورة التطلعات.

جنباً إلى جنب مع ثورة المعلومات والثورة المالية بدأت تتفاعل ثورة أخرى على المستوى النفسي وهو ما يطلق عليه ثورة التطلعات. فالجميع يتطلع إلى المستويات المعيشية الأعلى، وبقدر ما فتحت ثورة التطلعات الآفاق لمزيد من الطموحات والأمل بقدر ما شكلت أعباء وضغوطاً وخاصة في الدول النامية في الرغبة المحمومة في القفز من الزمن والإلحاح في طلب

الثمرة قبل أو حتى دون الحرث والبذر والجهد. وينبغي إدراك أن للتطلعات أبعاداً إيجابية تدفع نحو التنمية عن طريق المطالبة بالمشاركة في العمل العام.

وفي هذا العالم، الذي كاد أن يصبح قرية عالمية، أصبحت أيضاً المشاكل عالمية سواء من حيث أسلوب طرحها أو علاجها، فالإنتاج **الصناعي ومخلفاته** أصبح عبئاً على **البيئة والبيئة** ليست موارد بلا حدود، ولا هي مستقر دون قاع فارغ نلقي فيه مخلفاتنا وعوادمنا بلا حساب. البيئة أصبحت وديعة لدينا ينبغي أن نسلمها للأجيال سليمة صالحة.

وإذن فلا بد من التنبيه والتدبير لحماية كوكب الأرض من تدمير البيئة ومن خطر الانفجار السكاني. وتهديد البيئة لا يقتصر على ما يلحق كوكبنا من تدمير أو إهدار لموارده المادية. إذ لا يقل حسابه أو خطر ما يلحق القيم والعادات من تلوث سواء بانتشار الجريمة أو المخدرات أو شيوع التعصب والتمييز العنصري.

ولم يقتصر الاتجاه نحو العولمة على هذه الاتجاهات الاقتصادية والتكنولوجية بل انعكس أيضاً على الإطار المؤسسي وخاصة في مجال النشاط الاقتصادي. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية اتجه التفكير إلى وضع أسس النظام الاقتصادي على **أساس** ثلاث مؤسسات عالمية هي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة، وقد صادف إنشاء هذه المؤسسة الأخيرة عقبات حيث لم يتمكن من التصديق على ميثاق هافانا 1947 وبالتالي لم تتمكن هذه المؤسسة من الظهور في حينها وتأخر الأمر ما يقرب من نصف قرن حتى أمكن إنشاء منظمة التجارة العالمية وبدأت نشاطها منذ عام 1995 والتي عقدت آخر مؤتمراتها في يناير 2000 في مدينة سياتل وشهد هذا المؤتمر **خلافاً كبيراً** بين الدول المتقدمة التي تسعى إلى تحرير التجارة والدول النامية.

إن هذا العصر في الواقع عصر الكونية أو العالمية، ولكن هذا ليس

سوى أحد وجهي العملة أما الوجه الآخر فهو **الإقليمية**. فعالمية المشاكل لا تحول دون أن تكون للظروف والأوضاع المحلية خصوصيتها ومن هنا يستمد الحديث عن التكتلات والتنظيمات الإقليمية أهمية. وإذا كانت قضية التنمية هي عالمية فلا يحول ذلك دون الاعتراف بأن حلولها **كانت إقليمية**.

وأخيراً لا يمكن الحديث عن عولمة الاقتصاد، دون الإشارة إلى غلبة أيديولوجية اقتصادية وسياسة جديدة على عالم ما بعد الحرب الباردة، فقد عرف القرن العشرين تنافساً أيديولوجياً بين نظامين، فالمعسكر الرأسمالي يدعو إلى اقتصاد السوق من ناحية والديمقراطية السياسية من ناحية أخرى، والمعسكر الاشتراكي مستند إلى التخطيط المركزي وسلطة الحزب الواحد على السياسة، وبسقوط الاشتراكية وانهيار الاتحاد السوفييتي تحققت الغلبة للمعسكر الرأسمالي.

المبحث الرابع

التعاون العربي في ظل عولمة الاقتصاد

بدأ التعاون العربي بإنشاء جامعة الدول العربية عام 1944 قبل نهاية الحرب العالمية الثانية بل وقبل منظمة الأمم المتحدة، وفي عام 1953 وقعت في إطار الجامعة العربية اتفاقية لتسهيل التبادل التجاري وتجارة الترانزيت ثم تم إنشاء المجلس الاقتصادي الاجتماعي ثم توقيع اتفاقية إنشاء الوحدة الاقتصادية 1957 في نفس الوقت تقريباً لتوقيع اتفاقية روما للسوق الأوربية المشتركة.

وفي عام 1973 جاءت ثورة النفط وتوافرت الأموال مما أعطى دفعة قوية لإنشاء عدد من المؤسسات المالية التمويلية فأنشىء الصندوق العربي للانماء من عدد من شركات الاستثمار العربي والصناديق الوطنية للاتحاد.

وساعد توافر رؤوس الأموال **وروح التفاؤل** في المنطقة العربية في فترة السبعينات إلى حدوث انتقالات للعمالة ورؤوس الأموال. فتدفق الموارد

المالية على دول الخليج وحاجتها إلى إرساء البنية الأساسية وتوفير الخدمات الأساسية دعاها إلى استقطاب العمالة من مختلف البلدان المجاورة العربية والآسيوية. وبالمقابل فقد قامت الصناديق العربية وحكومات دول الخليج بتمويل حجم **معقول** من الاستثمارات في الدول العربية. وهكذا عرفت السبعينات حركات مهمة لعوامل الإنتاج عمالة رؤوس أموال في حين كانت التجارة العربية البينية محدودة لم تجاوز 6 ـ 8٪ من مجموع التجارة العامة للدول العربية.

على عكس عقد السبعينات، فقد كان الثمانينات عقد تراجع الامكانيات العربية، فعرفت أسعار النفط الهبوط لأول مرة في منتصف الثمانينات بعد عقد من الارتفاع المستمر في هذه الأسعار، واستنفدت حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران الكثير من موارد العراق فضلاً عما حصلت عليه من مساعدات دول الخليج الأخرى لهذا الغرض، وفي نفس الوقت بدأت العمالة الآسيوية في إزاحة بعض أنواع العمالة العربية في دول الخليج، وفي نفس الوقت تقريباً استمرت الأزمة اللبنانية التي أدت إلى تدمير وإعطاب العديد من جوانب بنيتها التنموية سواء المادية أو المؤسسية، وهكذا غاب لبنان عن الحضور في هذه المرحلة المهمة بما سبق أن توافر له من مقومات كمركز مالي وإقليمي.

وجاءت حرب الخليج الثانية ـ غزو العراق للكويت ـ فأجهضت الكثير عما بقي من عناصر التعاون العربي. فمن ناحية أدى هذا الغزو إلى إقصاء العراق تقريباً من سوق النفط عما نالها من إهدار لمواردها نتيجة للحرب أو للحصار الاقتصادي. وفي نفس الوقت تحملت الكويت ودول الخليج الأخرى أعباء مالية باهظة لإزالة الاحتلال وتمويل العمليات العسكرية. وانتهى الأمر بأن تحولت معظم دول الخليج من دول فائض إلى **دول عجز** مع استمرار تدهور أسعار النفط العالمية. وهكذا بدأ عقد التسعينات وقد تراجعت القدرات العربية وتدهور مستوى التعاون العربي إلى أدنى مستوياته.

وفي خلال هذه المسيرة من محاولات التعاون العربي فقد يكون من المفيد الإشارة إلى عدد من الاتجاهات فرضت نفسها على أشكال هذا التعاون في وقت أو آخر خلال نصف القرن المنصرم.

ولعل الأمر الأول الذي تجدر الإشارة إليه هو التردد بين أساليب التعاون الاقتصادي فمن أسلوب أول أخذ التعاون بشكل إلغاء **القيود والحواجز** بين البلدان العربية، وتوفير المزايا الخاصة للنشاط الاقتصادي العربي. وأما الأسلوب الآخر هو القيام **بمشروعات عربية مشتركة**. وفي حين غلب الأسلوب الأول على مسيرة التعاون الاقتصادي، فقد بدأت وخاصة منذ منتصف الستينات الدعوة للأخذ بأسلوب المشروعات العربية المشتركة في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية والتعدين والصناعات الدوائية والصناعات الحرفية. ومع ذلك فإنه لا يمكن القول بأن حظ الأسلوب الثاني من النجاح كان أفضل من حظ الأسلوب الأول. منذ نصف قرن لم تزل العلاقات العربية محدودة في النشاط الاقتصادي باستثناء انتقالات العمال والتي بدأت هي الأخرى في التقهقر ويوضح الجدول الثاني واردات ليبيا من الدول العربية وبين بقية دول العالم في الفترة من (1970 ـ 1996).

ويتعلق الاتجاه الثاني بمدى شمول محاولات التعاون العربي الاقتصادي أو حصرها في مجموعة إقليمية على الوطن العربي ترتبط بروابط أوثق جغرافياً أو ثقافياً.

ومنذ الثمانيات بدأ اتجاه جديد نحو تكوين ترتيبات إقليمية عربية محدودة، وظهر ذلك بوجه خاص في الترتيبات الخاصة بدول الخليج ودول المغرب فأنشأت دول الخليج مجلس التعاون الخليجي ثم دول المغرب اتحاد التعاون المغربي كما ظهر لفترة قصيرة مجلس التعاون العربي ـ وغلب على هيئة التجمعات وخاصة مجلس التعاون الخليجي ـ الاهتمام بالمسائل الأمنية.

الفصل الثاني
سياسة الرقابة على الصرف وتقييمها

المبحث الأول
سياسة الرقابة على الصرف

إن المميز الأساسي لنظام الرقابة على الصرف هو احتكار الدولة شراء وبيع العملات الأجنبية، بواسطة جهاز خاص تنشئه لهذا الغرض يطلق عليه اسم إدارة النقد، بحيث يجبر كل من يحصل على نقد أجنبي بأية طريقة إلى بيعه إلى إدارة النقد بالسعر والشروط التي تحددها، وكذلك يجبر كل من يريد الحصول على نقد أجنبي لأي سبب كان على شرائه من هذه الإدارة وفقاً للسعر والشروط التي تحددها. بالإضافة إلى هذا فإن دول الرقابة على الصرف عادة ما تقرر عدداً من الإجراءات لتقوية احتكارها للنقد الأجنبي ولجعله أكثر فاعلية، وهي إجراءات كلها تتطلب إقامة أجهزة كثيرة للرقابة وإصدار قوانين وقرارات متعددة تكون عرضة لتعديلات متواصلة حسب ما يكشفه تطبيقها من قصور في تناول وجه من الوجوه التي يتضمنها احتكار الدولة للنقد الأجنبي.

من أهم الإجراءات المذكورة ما يلي:

- إجبار المقيمين في الدول على بيع ما يمتلكونه من نقد أجنبي في وقت فرض الرقابة على الصرف سواء في الداخل أو في الخارج إلى إدارة النقد.
- حظر تصدير رؤوس الأموال من الدولة بكافة أشكالها بما في ذلك القيم المنقولة والمعادن النفيسة والسلع الصغيرة الحجم ذات القيمة المرتفعة كالمجوهرات.
- تحديد قيمة ما يسمح للمسافرين إلى الخارج بتحويله إلى نقد أجنبي.
- حظر تصدير واستيراد العملة الوطنية.

- إقامة رقابة شديدة على عمليات التجارة الخارجية لضمان قيام المصدّرين بإدخال قيمة صادراتهم بالنقد الأجنبي وبيعها لإدارة النقد، وعدم قيامهم ببخس قيمة صادراتهم أو الاحتفاظ بالفرق بين قيمتها الحقيقية والقيمة المعلنة في الخارج بما يعتبر تصديراً لرأس المال وكذلك لضمان عدم قيام المستوردين بالمغالاة في قيمة وارداتهم والحصول على كميات من النقد الأجنبي أكبر من الكمية اللازمة لسداد قيمة هذه الواردات.

وعندما تحتكر الدولة الصرف فإن عرض هذا الصرف وطلبه لن يكون له أثر في تحديد سعر صرف العملة الوطنية، فقد تقرر الإدارة سعر صرف موحد تقوم على أساسه بشراء النقد الأجنبي وبيعه في الحالات وفي الحدود التي يسمح فيها بالبيع، لكن مثل هذا السعر الموحد لن يقضي على السوق السوداء للنقد الأجنبي، والتي تخفض فيها سعر العملة الوطنية بالنظر إلى أن هذا السعر إنما يتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب عليها. كذلك تقرر إدارة النقد إقامة سوقين للصرف الأجنبي الأولى يسود فيها السعر الرسمي والثانية يسود فيها سعر صرف وفقاً لقوى العرض والطلب على العملة الوطنية.

وأخيراً فقد تقرر إدارة النقد إقامة نظام متعدد للصرف إلى جانب سعر الصرف الرسمي والذي يتضمن مغالاة كبيرة في سعر العملة الوطنية، وتوجد مجموعة كبيرة من الأسعار كل سعر منها خاص بعملية معينة من عمليات الاستيراد والتصدير، وعادة ما تطبق الدول سعر صرف منخفض بالنسبة للواردات من المواد غير الضرورية والصادرات من السلع التي تريد الدول تشجيع تصديرها، وسعر صرف مرتفع على غير ذلك من الواردات والصادرات وتهدف الدولة من اتباع نظام الرقابة على الصرف إلى عدة أهداف من أهمها:

1 ـ المحافظة على قيمة مرتفعة للعملة الوطنية، وذلك بتقنين الكمية المحدودة المعروضة من النقد الأجنبي ما بين مصادر الطلب المختلفة عليها مما يسمح بالإبقاء على سعر صرف مرتفع للعملة الوطنية.

2 ـ منع خروج رؤوس الأموال من الدول مما يؤدي إليه من عجز في ميزان مدفوعاتها الخارجية.

3 ـ الرقابة أيضاً وخاصة في الدول النامية للحد من الواردات غير الضرورية التي تميل الطبقات الغنية إلى استيرادها مثل السلع الكمالية.

4 ـ عزل الاقتصاد القومي عن الخارج حتى يمكن تحقيق سياسة العمالة الكاملة في الداخل دون خشية الاختلال في التوازن الخارجي للدولة، فعن طريق الرقابة يمكن تخفيض حجم الواردات وعدم السماح بزيادتها نتيجة لزيادة الدخل القومي، ومن ثم لا تصاحب زيادة هذا الدخل زيادة في قيمة الواردات يمكن أن تتسبب في عجز ميزان المدفوعات..

5 ـ الحصول على إيرادات لخزانة الدولة فالفرق بين سعر شراء النقد الأجنبي وسعر بيعه أو متوسط أسعار بيعه هو فرق موجب غالباً يؤول إلى خزانة الدولة.

6 ـ تخفيف العبء المالي الواقع عليها وهي بصدد تسوية ديونها الخارجية الباهظة.

المبحث الثاني

تقييم سياسة الرقابة على الصرف

لقد تعرضت سياسة الرقابة على الصرف لانتقادات عنيفة، ويمكن تقسيم الرافضين للرقابة إلى جبهتين:

وتشمل الأولى من يرفضون كلية رقابة على الاقتصاد القومي، ومن ثم ينتقدون الرقابة على الضرف بصورة مطلقة، وأياً كانت الظروف التي يمر بها الاقتصاد القومي محل الدراسة، خصوصاً في عصر **العولمة**، فالرقابة على الصرف تحدّ من حركة النشاط الاقتصادي على نحو يحقق الصالح العام.

أما الثانية فتشمل من يقبلون مبدأ الرقابة ولكنهم يرفضون إطلاق سياسة الرقابة على الصرف في التطبيق، ومن ثم فإنهم يطالبون بتحديد مدة لتطبيقها لتحقيق أهداف محددة واضحة، أي يقبلونها كسياسة مرحلية ثم العودة إلى

حرية الصرف. أي إنه في جميع الحالات لا بد أن تسود سياسة حرية الصرف.

وسنستعرض انتقادات كل فئة ثم يلي ذلك استعراض موجز لموقف صندوق النقد الدولي لما له من أهمية خاصة في هذا المجال.

المطلب الأول

الاقتصاديون الذين يرفضون الرقابة على الصرف بصفة عامة

(أ) يذهب هؤلاء إلى أن التوزيع الأمثل للموارد الإنتاجية من جهة والدخل القومي من جهة أخرى هو الذي يتحقق على ضوء قوى السوق، فهذه القوى كفيلة بتحديد مستويات الإنتاج والاستهلاك في نطاق الاقتصاد القومي بأفضل شكل يمكن وبصورة متوازنة على الدوام: وذلك في حالة المحافظة على سعر الصرف حتى تنضبط علاقات الاقتصاد المحلي مع الخارج. فالتطورات التي تطرأ على سوق الصرف تسمح من ناحية بالاستدلال على موقع الاقتصاد الوطني من الاقتصاد العالمي وتطور علاقاته بالاقتصاديات الأجنبية، بالإضافة إلى أنها تتيح من ناحية أخرى تحقيق توازن فوري ومستمر في علاقاته معها، ومن الواضح أن الرقابة على الصرف تحرمنا كلية من ذلك، فهي لا تؤدي فحسب لهدم نظام السوق مما يتبعه توزيع الموارد بأسلوب غير اقتصادي، وإنها تتعدى ذلك لحرمان الاقتصاد القومي من تحقيق التوازن في علاقاته مع الخارج بصورة مرنة ومنتظمة، فهي بتجميدها لسعر الصرف عند مستوى تحكمي تحجز على أداة ممتازة من أدوات تحقيق التوازن مما يهدد انتظام علاقات الإنتاج والاستهلاك على المستويين الداخلي والخارجي[4].

(ب) ومما يجعل الأمور تبدو أكثر خطورة أن السلطات العامة تبدو عاجزة من الناحية العملية عن تحديد سعر صرف ملائم نظراً لعدم

قدرتها على الإحاطة دوماً بما يجري في السوق، ومتابعة الأحداث المسيطرة عليه، ومن ثم فإنها لا تتمكن من الوصول لأفضل الأسعار المحققة للتوازن. وطالما كان السعر المحدد من قبل الدولة غير مناسب وتنقصه الدقة، فإن كل القرارات التي تبنى عليه بطريقة لاحقة تكون بدورها غير صحيحة من الوجهة الاقتصادية. ويعرض البعض في هذا الصدد ـ كمثال على ذلك ـ ما حدث في الأرجنتين بعد الحرب العالمية الثانية حيث طبقت الحكومة بسعر جزافي على الصادرات من السلع الزراعية حتى تحد من تركيز الإنتاج في القطاع الزراعي وتدفع بذلك عجلة التنمية في القطاع الصناعي. فقد كانت النتيجة في غير صالح الإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي معاً، لأن السلطات العامة أخطأت في تقدير أسعار الصرف المناسبة، وقد انعكست نتائج هذا الخطأ على كل القرارات التي اتخذت فيما بعد في مجال الإنتاج عموماً[5].

(ج) وإذا أضفنا إلى ما سبق تراكم المشاكل الإدارية الناجمة عن تطبيق الرقابة، فإنه من الطبيعي أن تؤدي هذه السياسة لإعاقة الإنتاج وعرقلة انسيابه، فالروتين الحكومي يتسلل عبر تطبيق الرقابة إلى كافة المشروعات التي تتعامل بالنقد الأجنبي، كما أن المشروعات الإنتاجية لا تستطيع أن ترسم خططها طويلة المدى ومحددة لنشاطها طالما كانت قادرة على معرفة حصصها من النقد الأجنبي بشكل مسبق، ومن المتصور أن تواجه هذه المشروعات بمشاكل طارئة بالغة الخطورة نتيجة عجزها عن استيراد مستلزماتها من الخارج لتنمية طاقتها الإنتاجية وبلوغ حجم الإنتاج الأمثل لها، وبإيجاز فإن المشاكل العملية التي تصاحب تطبيق الرقابة وخاصة سوء توزيع الموارد المتاحة من النقد الأجنبي ـ تساهم بدورها في إظهار خطورة تقيد الصرف الأجنبي بنوع أو آخر من أنواع الرقابة.

(د) على أن مساوىء الرقابة لا تتوقف عند هذا الحد فمن المؤكد أن

تدفق رؤوس الأموال الأجنبية يتأثر بصورة حادة من جراء تطبيق الرقابة على الصرف. فالمستثمر الأجنبي يسعى كما هو معلوم لتحقيق عائد مرتفع ومضمون من استثماراته وليس بذلك بالأمر الميسر في اقتصاد تحكمه القيود الكمية أو النوعية على الصرف، فالعائد المرتفع صعب نظراً لتعدد العقبات التي تتخلف عن تطبيق الرقابة في مجال الإنتاج، وحلول القرارات التحكمية ـ التي تتخذ أحياناً بصورة عشوائية محل قوى السوق في توجيه الاقتصاد. كما أن هذا العائد غير مضمون على الإطلاق إذا تستطيع السلطات القائمة على تطبيق الرقابة أن تمنع المستثمر الأجنبي من تحويل عائد الاستثمار إلى الخارج أو أن تفرض أسعار صرف جزافية على هذه التحويلات.

وتبدو أهمية هذا النقد واضحة في حالة الاقتصاديات المتخلفة المتعطشة للاستثمارات الأجنبية والتي تعاني من عجز شديد في تمويل خطط التنمية الاقتصادية، نظراً لتردد بل عزوف أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية عن المساهمة في مشروعاتها الإنتاجية. فعائد الاستثمار منخفض عادة في هذه الاقتصاديات مما يحد أصلاً من تدفق رأس المال الأجنبي، ومن الطبيعي أن تؤدي الرقابة لزيادة تردد الأجانب في استثمار أموالهم في هذه الاقتصاديات[6].

(هـ) والملاحظ أخيراً أن الرقابة على الصرف تبدو أنها تمثل ستاراً لتغطية المشاكل التي يتعرض لها الاقتصاد المريض، دون أن تقدم علاجاً فعالاً لها.

فالخلل الذي استدعى فرض الرقابة يستمر قائماً بل إن حدته قد تتزايد نتيجة لتراكم المشاكل الناجمة عن فرض الرقابة. ولعل هذا ما يفسر استمرار بعض الدول المتخلفة اقتصادياً في تطبيق سياسة الرقابة لمدد طويلة وعجزها عن التخلص منها[7].

المطلب الثاني

الاقتصاديون الذين يقبلون الرقابة بشرط وجود ضوابط واضحة لها

وهؤلاء يذهبون إلى أن الأخذ بالرقابة على الصرف يستوجب تحقيق شرطين أساسيين هما:

1 ـ أن تكون الرقابة لمدة زمنية محددة.

2 ـ أن تحدد أهداف معينة لسياسة الرقابة.

وبالنسبة للشرط الأول، يذهب بعض الاقتصاديين إلى أن الفترة المحددة لتطبيق الرقابة ينبغي أن تكون معروفة بشكل مسبق، فأجل التطبيق ينبغي أن يكون مقيداً بوجه عام بحيث يمكن مراجعة سياسة الرقابة وتقييمها بصورة دورية.

وبالنسبة إلى الشرط الثاني يركز البعض على ضرورة تحديد أهداف واحدة للرقابة حتى لا يستشري تطبيقها وتعتاد الحكومة اللجوء إليها لتحقيق الكثير من الأهداف التي يسهل بلوغها بأدوات اقتصادية أفضل من الرقابة. ويقترح البعض قصر استخدام سياسة الرقابة على مواجهة مشاكل ميزان المدفوعات فحسب بحيث تلتزم المخططات العامة بالتخلي عنها بمجرد موازنة مدفوعاتها مع الخارج.

المبحث الثاني

تقييم سياسة الرقابة على الصرف

يصعب الدفاع عن الرقابة بالنسبة للنقد الخاص بتحديد سعر الصرف الملائم والمحقق للتوازن. فإنه بجانب العيوب الإدارية التي تميز تطبيق الرقابة، فإن العقبة الرئيسية التي تعترض التطبيق الجيد لها تتمثل دائماً في مشكلة اختيار أسعار صرف مناسبة تأخذ في الاعتبار مستويات الأسعار في الداخل والخارج. وتراعي احتياجات الاقتصاد القومي بقطاعاته المختلفة، وحتى لو نجحت السلطات العامة في تطبيق سعر صرف مناسب فإن التغيرات

السريعة والتقلبات المتوالية التي تطرأ على السوق الداخلي من ناحية، والسوق العالمي من ناحية أخرى، سرعان ما تجعل من هذا السعر غير ملائم، وهكذا فإن الأمر يتطلب متابعة مستمرة من جانب السلطات النقدية، حتى يمكن ملاحقة هذه التغيرات وموائمتها بأسعار صرف مناسبة. وهذه بغير شك مهمة شاقة تنوء الاقتصاديات النامية عن تحملها.

وبالمثل فإن الدفاع من الرقابة على الصرف يبدو صعباً فيما يتعلق بقلة تدفق رأس المال الأجنبي الذي تحتاجه التنمية في هذه البلاد.

أما بالنسبة لاستخدام سياسة الرقابة لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات، فمن الحكمة اتباع سياسة الضرائب الجمركية للحد من الواردات غير الضرورية والسلع الكمالية.

وبالنسبة للاقتصاد الليبي نجد أنه يعتمد بشكل مطلق على الصادرات من النفط، وميزان المدفوعات في خلال السنوات العشر الأخيرة منذ سنة 1990 يحقق فائضاً في ميزان المدفوعات باستثناء عام 1993 وهي السنة التالية لتوقيع العقوبات الدولية على الجماهيرية. وباستثناء هذا العام فالميزان يحقق باستمرار فائضا، فليس هناك من سبب لإجراء الرقابة على الصرف، والملاحظ أن الدولة في ليبيا سمحت للمواطنين ببيع وشراء الصرف الأجنبي عن طريق الجهاز المصرفي بأسعار مساوية تقريباً لأسعار السوق السوداء. وهي خطوة للأمام، نأمل أن تتبعها خطوات أخرى لإلغاء الرقابة على الصرف، كما أنه يلاحظ أن الدولة تتجه بخطوات بطيئة وعلى استحياء للتخصيصية.

المبحث الثالث

موقف صندوق النقد الدولي من سياسة الرقابة على الصرف

لقد تم إنشاء صندوق لتفادي التخفيض التنافسي لأسعار العملات الذي ميز فترة الثلاثينات ولتفادي ظهور أنظمة الرقابة على الصرف التي أدت إلى انقسام العالم إلى كتلات نقدية تنغلق كل منها على نفسها وترفض التعاون مع غيرها.

ولقد تحدد الهدف الرئيسي للصندوق في دفع التعاون النقدي الدولي للأمام بغرض المحافظة على استقرار أسعار الصرف لما لذلك من آثار طيبة في تنمية التجارة الدولية وقد نصت اتفاقية بريتون وودز على التزام الدول الأعضاء بهذا الهدف بحيث لا يتجاوز الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء 2٪ ثم تم زيادة هذه النسبة بعد ذلك إلى 4,5٪. فإذا كانت حالة السوق تنبىء بإمكانية تجاوز الفرق لهذه النسبة فإن السلطات الاقتصادية الوطنية تلتزم بالتدخل في السوق لتحقيق التوازن، فإن عجزت عن ذلك فإن عليها أن تتشاور مع الصندوق لتخفيض سعر الصرف بما يلائم حالة الاقتصاد القومي.

ولعل في هذا ما يفسر موقف اتفاقية الصندوق من سياسة الرقابة على الصرف فالمادة (8) منها تشجب صراحة تعدد أسعار الصرف وفرض الرقابة، وبالمثل فإن الإعلان الذي أصدره الصندوق في مارس سنة 1950 بخصوص تعدد أسعار الصرف تضمن نقداً عنيفاً لهذا النظام.

وفي معاملاته مع الدول الأعضاء يتخذ الصندوق ـ بصفة عامة ـ موقفاً معارضاً لسياسة الرقابة على الصرف، وهو يعترض خاصة على استخدامها متى كانت تهدف لتحقيق أهداف أخرى غير موازنة المدفوعات الخارجية ولكن عادة يقبلها كسياسة قصيرة الأجل متى ثبت لديه أن الدولة العضو محتاجة لتطبيقها لمعالجة اختلال مدفوعاتها مع الخارج. غير أن الصندوق يميل دائماً إلى تفضيل برامج **التثبيت وتعويم سعر الصرف** للتوصل إلى معرفة مستوى توازنه الحقيقي، فسياسة الرقابة على الصرف في عرف الصندوق أن تلجأ إليه الدول الأعضاء لمعالجة مشاكلها الاقتصادية بصفة عامة[8].

الخاتمة والتوصيات

إن الرقابة على الصرف هي أسلوب تحتكر به الدولة شراء **الصرف** أو النقد الأجنبي وبيعه بحيث تقوم بدور محتكر الشراء ومحتكر البيع للعملات الأجنبية وذلك من أجل تعبئة الصرف الأجنبي وتوزيعه على مختلف طالبيه بحيث يبقى الطلب على الصرف في حدود الكمية المعروضة وبذلك يظل

سعر الصرف ثابتاً بالرغم من المغالاة فيه أي المغالاة في سعر صرف الدينار الليبي، ومن ثم فلا تعترف الدولة بحرية بيع الصرف وشرائه بلا قيد ولا شرط، ولكن تفرض عليهم قواعد محدودة، كما تلزمهم بسلوك إجراءات خاصة في الوفاء بالمدفوعات للخارج.

أما العولمة فهي تعتمد أساساً على نظام السوق وحرية حركة السلع والخدمات وتبادلها دون جدود أو حواجز بين الدول.

وإن كان الخطاب السياسي الليبي في الفترة الأخيرة يدعو إلى رفع يد الدولة ومطالبة المواطنين بتحمل الأعباء والمشاركة، فهي دعوة إلى الخصخصة واتباع نظام السوق وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في ليبيا لدفع عجلة التنمية إلى الأمام ومن ثم يقتضي الأمر بداءة إلى اتباع سياسة حرية الصرف. فالرقابة على الصرف والعولمة التي تسود العالم حالياً هما نقيضان لا يمكن أن يجتمعا في دولة واحدة خصوصاً بعد سقوط النظام الاشتراكي وغلبة النظام الرأسمالي.

وعلى هذا يمكن أن نخرج من هذا البحث بالتوصيات الآتية:

أولاً: في ظل عولمة الاقتصاد لا مكان لاقتصاد غير تنافسي، فالدول وخاصة الدول الصغيرة ليس أمامها خيار كبير في اختيار النظام الاقتصادي بل عليها أن تتبع السياسات وتنشىء المؤسسات الكفيلة بتحقيق الكفاية والرشادة ومن هنا فإن الدول العربية ومنها ليبيا مدعوة للأخذ بنظم صارمة للانضباط المالي والنقدي، وتوفير مقومات المنافسة الاقتصادية السليمة، وذلك في ظل حرية الصرف. ولا يكتفى في ذلك مجرد تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص بل يتطلب ذلك حزمة من السياسات المناسبة في وجود نظام قانوني واضح وسليم، ومكاشفة كاملة وغير ذلك مما هو مطلوب لسلامة النظام الاقتصادي.

ثانياً: على أن اختيار النظام الاقتصادي السليم لإمكان المنافسة

العالمية، لن يقدِّر له النجاح ما لم يصاحب ذلك قدر من العدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد.

ثالثاً: أن التعاون الاقتصادي العربي ليس مجرد اتفاقات تعقد، فإذا لم تتوافر المقومات الحقيقية لذلك التعاون تظل هذه الاتفاقات حبراً على ورق. إن انعدام الإرادة السياسية، كانت دائماً الصخرة التي تحطمت عليها محاولات التقارب والتعاون الاقتصادي العربي، فكثيراً ما كانت تغلق الحدود أمام البضائع والأفراد لتقلبات أهواء السياسة فيما بين الدول العربية.

رابعاً: إن العديد من الالتزامات والاتفاقيات الدولية التي تعقدها الدول العربية، إما في إطار اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية، أو في إطار اتفاقيات المشاركة الأوربية، هذه الاتفاقات سوف توحد أوجه النشاط الاقتصادي في الدول العربية وفقاً للمعايير التي تفرضها المنظمات الدولية أو الإقليمية (الأوربية)، حيث ينتهي الأمر وتتقارب شروط مباشرة النشاط الاقتصادي في هذه الدول. وفي هذه الحالة يتم توحيد المفاهيم وتنسيق السياسات كنتيجة لالتزام هذه الدول بفتح أسواقها وتحديد شروط أوضاع النشاط الاقتصادي العربي عبر تحرير تجارة الدول العربية مع العالم الخارجي، هو ما فشلت فيه جهود التعاون بين هذه الدول، ولذا يتحقق نوع من التعاون الاقتصادي العربي رغم أنفنا نتيجة للتحرير الاقتصادي العالمي.

وأخيراً فإنه إذا كانت الظروف غير مواتية لتحقيق تكامل اقتصادي كامل بين جميع الدول العربية في الوقت الحالي. فلا أقل من الاتفاق على مجالات محدودة للتعاون في ظل قطاعات معينة.

وقبل ذلك يقتضي الأمر تحرير الصرف في الدول العربية التي تتبع سياسة الرقابة على الصرف حتى يساعد ذلك على حرية انتقال رؤوس الأموال والاستثمار في ليبيا التي تزخر بالموارد الطبيعية والتي يمتد ساحلها على البحر الأبيض ما يقرب من ألفي كيلومتر.

قيمة الواردات الليبية حسب الدول خلال الفترة من 1970 ـ 1996 إفرنجي

(القيمة بالألف دينار)

الدولة	1970		1975		1980		1985		1990		1996	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
إيطاليا	42712	21,6	271803	25,5	592618	29,5	275394	21,2	279679	18,5	339114	18,7
ألمانيا	17950	9,1	127262	14,3	267188	14,3	189564	15,6	221140	14,5	252521	14,2
إسبانيا	-	-	262214	4,3	88353	4,3	35593	2,9	-	-	47046	2,4
تركيا	-	-	8200	0,2	15770	0,2	28278	3,2	78324	5,2	76543	5,0
اليونان	-	-	44921	4,3	40563	4,3	14843	1,2	21952	1,5	19931	1,0
فرنسا	12524	6,3	92694	8,2	40563	8,2	55223	4,5	11324	7,4	93576	5,9
هولندا	6190	3,4	21500	2,5	135607	2,5	55381	4,6	84533	5,6	55872	2,9
رومانيا	-	-	29033	1,9	37567	1,9	7869	0,7	-	-	-	-
يوغسلافيا	-	-	29033	1,9	37567	0,8	7869	0,7	-	-	-	-
بلغاريا	-	-	29033	1,9	37567	0,8	7869	0,7	-	-	-	-
أمريكا	-	-	29033	1,9	37567	0,8	7869	0,7	-	-	-	-
بريطانيا	-	-	29033	1,9	37567	0,8	7869	0,7	-	-	-	-
كوريا الجنوبية	-	-	-	-	-	-	35150	3,0	31146	2,1	121294	7,2

(تابع)

(القيمة بالألف دينار)

الدولة	1970		1975		1980		1985		1990		1996	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
اليابان	11116	5,6	80821	8,3	151341	7,5	79160	6,5	65942	4,4	71141	3,7
تونس	5946	3,0	13222	0,3	139683	0,3	4495	0,3	33071		37530	2,0
مصر	-	-	-	-	-	-	-	-	10489		40470	2,1
المغرب	-	-	-	-	-	-	-	-	32638		121294	7,3
مجموع البلدان أعلاه	142324	71,9	8396821	81,1	1664657	8,3	861709	78,2	1116508	7,4	1385639	72,2
مجموع البلدان الأخرى	55678	28,1	209115	18,1	341414	1,7	352735	21,8	394390	2,6	529204	27,8
المجموع	198002	100	1048736	100	2006151	100	1214444	100	1510898	100	1914843	100

(1) انظر اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ـ منجزات التنمية الاقتصادية خلال ثمانية وعشرون عاماً ص 73 ـ 74.
ويلاحظ أن قيمة الواردات من الدول العربية 6,5٪ من مجموع قيمة واردات ليبيا من قيمة واردات دول العالم.

الهوامش

(1) د. أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية سنة 1977، ص 125.

(2) د. محمد زكي شافعي، مقدمة العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية سنة 1977، ص 94.

(3) د. حازم الببلاوي، مجلة المصور أكتوبر 1992.

(4) انظر. د. أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، المرجع السابق، ص 389 ـ 452.

(5) E.M Bernstein "some economic aspects of multiple exchange "rates in staff paper I.M.F sept. 1995 p.236 - 237.

(6) R. Mikesell "foreign exchange in post war world" New York pp.447 - 450.

(7) R. Rhomberg "Private capital movement and exchange rates in developing countries" in staff papers I.M.F 1966 PP 22 - 23.

(8) P. Enzic, foreign exchange crisis - 1968 pp.155.

(9) انظر ـ اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ـ منجزات التنمية الاقتصادية خلال ثمانية وعشرين عاماً ص 73، ص74. ويلاحظ أن قيمة الواردات من الدول العربية 6,5٪ من مجموع قيمة واردات ليبيا من قيمة واردات دول العالم.

(10) Flinn M. An Economic and social History of Britain, London, Macion, 1961, pp.319 - 321.

المراجع

1 ـ د. أحمد جامع، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة 1977.

2 ـ د. حازم الببلاوي، **دور الدولة في الاقتصاد**، مكتبة الأسرة 1999.

3 ـ د. حازم الببلاوي، **دور الدولة في ظل عولمة الاقتصاد**، الأهرام 6 يناير 1997.

4 ـ د. حازم الببلاوي، **الشرق الأوسط في عالم اليوم**، مقالات بالأهرام بتاريخ 16، 23، 30 أغسطس 1995.

5 ـ د. كامل بكري، **مقدمة في اقتصاديات التجارة الدولية**، دار الجامعات المصرية 1984.

6 ـ د. محمد زكي شافعي، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة، القاهرة 1977.

7 ـ د. محمد عبد العزيز عجمية، **اقتصاديات التجارة الدولية**، دار الجامعات المصرية 1962.

8 ـ مجلة المصرف المركزي الليبي، أعداد مختلفة.

9 - Bernstein "Some economic aspects of multiple exchange rates" in staff papers IMF sept - 1950 pp- 236 - 237.

10 - P. En zic, "Foreign exchange crisis" - 1968 - pp.155.

11 - R. Mikesell "Foreign exchange in postwar world", New york pp. 447 - 450.

12 - R. Rhomberg "Private capital movement and exchange rates in developing countries", in staff papers IMF 1966 pp.22 - 23.

13 - Mc - coll (G.D) exchange restriction and the IMF in Economic Record Dec. 1961 pp. 508 - 512.